بيان المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في إقليم غرب آسيا إلى الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ((UNEA-7)، 2025

نحن، المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في إقليم غرب آسيا، نقدم هذا البيان استعداداً للدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-7) والمنتدى العالمي الحادي والعشرين للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة (GMGSF-21).

يعكس صوتنا الجماعي احتياجات وأولويات وتطلعات وتحديات كلٍّ من: المجتمع المدني، النساء، الأطفال والشباب، الشعوب الأصلية، المجتمعات المحلية، العمال والنقابات، الأعمال والصناعة، المجتمع العلمي والتقني، والأشخاص ذوي الإعاقة، في جميع أنحاء المنطقة.

يُعرب المجتمع المدني في غرب آسيا عن بالغ الامتنان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مكتب غرب آسيا لتنظيمه الاجتماع التحضيري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السابعة في شهر سبتمبر الماضي والذي استضافته سلطنة عُمان، والذي أتاح الفرصة لمشاركة المجتمع المدني، وهو ما أسهم ايجاباً في إثراء العديد من المحادثات الجانبية ودعم الجهود المشتركة لخدمة المنطقة وتعزيز العمل البيئي المستدام وتوحيد المواقف تجاه قضايا البيئة.

وقد شاركنا في التحضير لـ UNEA-7 بوحدة هدف ورسالة واضحة تدعو إلى اتخاذ إجراءات بيئية عاجلة وشاملة، تستند إلى العدالة البيئية، حقوق الإنسان والاستدامة. اهتمام منظمات الإقليم بواقع منطقتنا التي تواجه أزمات متصاعدة ومترابطة، تشمل تغيّر المناخ، التلوث البيئي، فقدان التنوع البيولوجي، ندرة المياه، أثر الحروب والنزاعات، النزوح، البطالة بين الشباب، وعدم المساواة بين الجنسين.

نؤكد مجدداً أهمية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها باعتبارها خارطة طريق مشتركة للكرامة والمساواة والتنمية المستدامة. ويجب أن تتماشى السياسات الوطنية والإقليمية مع الأبعاد الثلاثة، البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تلتزم بمبادئ الشفافية، والمساواة بين الجنسين، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

يُشكّل الاحتلال والنزاعات المسلحة أحد أبرز العوامل التي تُفاقم التدهور البيئي في منطقتنا، من خلال ما تخلّفه من دمار للبنية التحتية البيئية، واستنزاف للموارد، وتلوث للمياه والتربة والهواء. وتتزايد التحديات البيئية بما في ذلك التلوث، والتصحر، ودرجات الحرارة القصوى، وانهيار النظم البيئية، مما يهدد الصحة العامة، وسبل العيش، بما يقوّض جهود التعافي والتنمية طويلة الأجل، خاصة في المجتمعات التي تعاني من الهشاشة والنزاع. وتنتزع هذه الأزمات من الناس حقهم الأساسي في بيئة نظيفة وصحية، وتهدد كرامة الحياة الإنسانية. وندعو إلى الاعتراف الكامل بالتأثيرات البيئية للاحتلال والحروب، ورصدها بانتظام، ومعالجتها ضمن الأطر الإقليمية والدولية. كما نحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجميع الشركاء على دمج استعادة النظم البيئية وتعزيز القدرة على الصمود البيئي ضمن استراتيجيات التعافي من النزاعات وبناء السلام.

ندعو إلى إدماج مبدأ العدالة بين الأجيال في جميع القرارات والسياسات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما يضمن حماية حقوق وفرص الأجيال القادمة. ونعبّر عن تضامننا مع المجتمعات التي تعاني من الآثار الكارثية والسلبية من الاحتلال والنزاعات والنزوح وانعدام الاستقرار، لما لهذه الظروف من أثر مباشر في تعميق المعاناة الإنسانية وتسريع تدهور البيئة خاصة وأن تقييم الأثر البيئي وإمكانية تطبيق

برامج إعادة التأهيل تكاد تكون مستحيلة في مثل هذه المناطق. فحقوق الإنسان والنظم البيئية مترابطتان، وحمايتهما تتطلب احترام القانون الدولي والمبادئ الإنسانية بشكل كامل.

كما نشدّد على أن العدالة البيئية يجب أن تكون شاملة ومتقاطعة، قائمة على المساءلة ومحاسبة المتسببين، ومدمجة ضمن نظم الحوكمة المتعددة الأطراف والمستويات، لضمان استجابة عادلة ومستدامة للتحديات البيئية. ونؤكد أن التحول البيئي العادل يجب أن يُدمج في السياسات الاجتماعية لضمان الاستدامة وحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

في غرب آسيا، تُعدّ النساء والشباب والأطفال والمجتمعات المحلية في طليعة الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتعافي البيئي القائم على الطبيعة، رغم أنهم من أكثر الفئات تضررًا من الأزمات البيئية والإنسانية. فالنساء يواجهن مخاطر صحية وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وتُضاعف النزاعات والنزوح والعنف القائم على النوع الاجتماعي من هشاشتهن، ورغم ذلك يُقدن مبادرات الصمود والابتكار المجتمعي. أما الشباب، فيعانون من البطالة وتقلّص الفرص وتصاعد القلق المناخي، خصوصًا في مناطق النزاع والاحتلال، بينما يفتقر الأطفال، ولا سيما النازحين منهم، إلى أبسط الحقوق مثل التعليم والمياه النظيفة والمساحات الآمنة، مما يجعلهم عرضة للتلوث ومخلفات الحروب.

نطالب المجتمع الدولي بالالتزام بسلام عادل وشامل يضع حماية النساء والشباب والأطفال والمجتمعات المحلية في جميع مراحل السياسات البيئية، من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم، وبما يضمن مشاركتهم الفعلية، عبر ضمان الأمن الإنساني والبيئي، وتوفير التعليم والصحة والمياه النظيفة والفرص الاقتصادية الخضراء، وتمكين الفئات الأكثر هشاشة من المشاركة الفاعلة في صنع القرار وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعزز الصمود المجتمعي والتعافي البيئي القائم على الطبيعة.

ينبغي أن يكون التحول نحو اقتصاد أخضر وعادل شاملاً ومنصفًا، بحيث أن لا يتخلّف أحد عن الركب. وندعو الحكومات إلى استثمار عوائد الوقود الأحفوري في تحسين وتطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة النظيفة، والزراعة المستدامة، والمدن منخفضة الانبعاثات، من خلال تشجيع الاستثمار في الوظائف الخضراء، والتدريب المهني، وأنظمة الحماية الاجتماعية بما يواكب التحولات العالمية ويحافظ على استقرارها الاقتصادي.

ندعو إلى التطبيق الكامل للمبدأ العاشر من إعلان ريو، لضمان الحقوق البيئية الأساسية المتمثلة في الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة، والعدالة. ويتطلب ذلك تبنّي المبادئ التوجيهية لاتفاقية بالي، وتطوير أطر قانونية وطنية تكفل هذه الحقوق بشكل فعّال. ويُعدّ المجتمع المدني شريكًا رئيسيًا في مراقبة السياسات البيئية والمساهمة في صياغتها، مما يستوجب توفير بيئة داعمة له، وضمان عدم تهميش دوره أو تقييد مشاركته.

ندعو إلى تعزيز آليات التنسيق الإقليمي بين المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في غرب آسيا من خلال دعم برامج تدريبية ومشاريع عملية موجّهة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في المجال البيئي. كما نحث المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في غرب آسيا على أداء مهامه في مساندة منظمات المجتمع المدني ودعوتها للمشاركة في الاجتماعات الوطنية والإقليمية وكذلك في تعزيز أعمال التنسيق الإقليمية لتقوية الروابط بين المنظمات والمبادرات المجتمعية واشراكها في فعاليات اجتماعات الجامعة العربية وكذلك تطوير منصات تعاونية تُمكّن من تبادل الخبرات والمعرفة، وتنسيق الجهود، والمسائلة الجماعية وتوفير الدعم الفني واللوجستي لضمان فاعلية المشاريع البيئية واستدامتها.

إن الحصول على بيانات بيئية موثوقة وفي الوقت الفعلي هو أمر أساسي. ونحن بحاجة إلى تعزيز التعاون التقني في مجالات نقل وامتلاك التكنولوجيا، والاستثمار في البحث العلمي الإقليمي، والابتكار، مع التركيز على كفاءة وترشيد استخدام المياه، وتبني أساليب الري الحديثة وإعادة التدوير ضمن إدارة النفايات، واعتماد الطاقة المتجددة، والإدماج الرقمي. ويجب أن تركز جهود بناء القدرات على النظم المعرفية المحلية والحلول المجتمعية.

كما نؤكد على الحاجة الملحة للتعاون الإقليمي لحماية الموارد الطبيعية المشتركة. فحوكمة المياه العابرة للحدود، ومكافحة التصحر، والحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق البرية وفي المناطق البحرية الوطنية وفي مناطق أعالي البحار، تتطلب نهجاً عادلاً ومستداماً، قائماً على القانون الدولي وحق الإنسان في بيئة صحية.

ندعو لتطبيق قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ وحقوق الإنسان، وعدم استعمال الإنسان والبيئة والموارد الطبيعية كأداة من أدوات الحرب والضغط لتسهيل وصول المساعدات والمواد الغذائية والطبية إلى مناطق النزاعات وخاصة بما يتعلق بالحرب على غزة والضفة الغربية ولبنان واليمن سورية والعراق وما يماثلها من المناطق الأخرى في الإقليم، وإعادة تأهيل البنية التحتية السكنية والصحية والبيئية والزراعية لمواجهة تداعيات الحروب والنزاعات.

التوصيات والإجراءات المطلوبة

1. **الاعتراف بالإبادة البيئية (Ecocide)** كجريمة دولية تستوجب المساءلة والعقاب بموجب القانون الدولي.
2. **تشكيل بعثات مستقلة لتقصي الحقائق** برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لرصد وتوثيق الانتهاكات البيئية في مناطق الاحتلال والنزاعات.
3. **إثبات حق إعادة الإعمار البيئي** في المناطق المتضررة من الاحتلال والنزاعات كجزء من العدالة البيئية وحقوق الإنسان.
4. **إيقاف الدعم الدولي والحكومي** لأي مشاريع أو سياسات تؤدي إلى التلوث أو تضرّ بالبيئة.
5. **إطلاق برامج للوظائف الخضراء** لكافة شرائح المجتمع بما يعزز العدالة الاجتماعية والبيئية.
6. **تعزيز الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومات البيئية** عبر مأسسة المبدأ العاشر من إعلان ريو وضمان مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار.
7. **استئناف صرف المنح والتمويلات** لدعم منظمات المجتمع المدني وتمكينها من تنفيذ أنشطتها البيئية وبرامجها العملية.
8. **دعم برامج تدريبية ومشاريع عملية** تهدف إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد أهمية اضطلاع جامعة الدول العربية بدور فاعل في رعاية هذا التوجّه، من خلال تعبئة الموارد اللازمة، وتوفير البيئة المؤسسية الداعمة. كما نؤكد على ضرورة ضمان المشاركة الفاعلة والمنظمة لمنظمات المجتمع المدني في الاجتماعات والآليات الإقليمية المعنية بالبيئة والتنمية، وذلك بالتنسيق مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في غرب آسيا.

أصحاب المعالي،

إن مستقبل غرب آسيا مرهون بتحقيق السلام، وتعزيز القدرة على الصمود، والإدارة البيئية الرشيدة. ونؤمن بأن الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-7) تُشكّل فرصة محورية لتحويل الالتزامات الدولية إلى إجراءات ملموسة تُحدث أثرًا فعليًا على الأرض.

إننا، كمجموعات رئيسية وأصحاب مصلحة من غرب آسيا، نُجدّد التزامنا بالعمل المشترك مع الدول الأعضاء، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجميع الشركاء، من أجل بناء مستقبل شامل، وعادل، وسلمي، ومستدام بيئيًا في منطقتنا. فلا تنمية مستدامة من دون بيئة سليمة، ولا بيئة سليمة من دون سلام عادل وشامل

مع جزيل الشكر وفائق الاحترام